

التسلسل الزمني: الوثائق الدستورية

من العصور القديمة إلى ١٠٦٦:

قبل الغزو/ الفتح النورماني كان الملوك الإنجليز منتخبين من جمعية من نبلاء الطبقة الحاكمة تعرف باسم ويتنجموت (Witenagemot). وكانت عضوية هذه الجمعية من أهم النبلاء في إنجلترا على مستوى رجال الكهنوت والعلمانيين، ولم يكن يحق للملك عزل أي من أعضائها.

١١٠٠: ميثاق الحريات

أثناء حكم الملك النورماني الثاني وهو هنري الأول (١١٠٠-١١٣٥)، مُنح ميثاق للحريات لا وثيقة للحقوق. لأن هذا الميثاق كان عبارة عن مجموعة من القرارات والضمانات. ومن بين أهم المقولات في هذا الميثاق تلك التي يقر فيها الملك بما يلي: "برحمة الرب وباستشارة البارونات في شتي بقاع مملكة إنجلترا توجت ملكا على هذه المملكة. وتبين هذه المقولة اعتراف الملك بأن الحق في الحكم لم يأت من الرب وحده ولكنه انبثق أيضا من استشارة البارونات، ويمثل هذا الأمر الابتعاد عن فكرة الحكم المطلق والاقتراب من النظام الدستوري.

١٢١٥: الماجنا كارتا

أثناء حكم الأسرة البلانتاجينية (Plantagenet)، اضطر الملك جون الأول (١١٩٩-١٢١٦) من جانب البارونات للتوقيع على الميثاق العظيم للحريات (في إنجلترا) المعروف باسم "الماجنا كارتا"، وهو إحدى الوثائق التي يتكون منها الدستور الحالي، والتي أسست بدايات البرلمان في إنجلترا.

١٦٨٨: وثيقة الحقوق

تنص هذه الوثيقة على حدود سلطات الحاكم وتحدد حقوق البرلمان كما تقضي بحرية التعبير في البرلمان وتشترط عقد انتخابات دورية للبرلمان والحق في التظلم ضد الملك دون خشية انتقامه.

١٧٠١: قانون تسوية توارث العرش البريطاني

أسس هذا القانون خط توريث العرش.

١٧٠٧: قانون الاتحاد

تكونت بموجبه المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى.

١٨٠٠: قانون الاتحاد

تكونت بموجبه المملكة المتحدة وأيرلندا.

١٨٣٢: قانون تمثيل الشعب (الأول)

القانون الذي أصلح البنية المؤسسية للبرلمان وتبعته سلسلة طويلة من القوانين الأخرى.

١٨٦١: قانون البرلمان

سمح بموجبه لمجلس العموم أن يسود على مجلس اللوردات.

١٩٢١: تشريع وستمنستر

منح الاستقلال الكامل إلى الأراضي الخارجية الخاضعة لبريطانيا مثل أستراليا وكندا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا.

١٩٧٢: قانون المجتمعات الأوروبية

بموجب هذا القانون أصبحت المملكة المتحدة جزءاً من الاتحاد الأوروبي الجديد آنذاك، وهو القانون الذي يقضي بتطبيق القانون الأوروبي.

١٩٩٨: قانون حقوق الإنسان

قانون أستراليا

قانون ويلز

تبنى القانون الاتفاقي الأوروبية لحقوق الإنسان وأسس الجمعيات البرلمانية اللامركزية في اسكتلندا وويلز.

٢٠٠٠: قانون الإهاب - قانون حرية المعلومات

يقضي قانون الإهاب بمنح حقوق خلافة إلى السلطات الأمنية (الشرطة) مثل سلطة التفتيش بدون إذن (وهي الحقوق التي ألتها لاحقا المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان). أما القانون الآخر فقد نص على حق النفاذ للعامة إلى المعلومات التي تحتفظ بها السلطات الحكومية.

بعض الحقائق الخاصة بالماجنا كارتا (الميثاق العظيم للحريات):

• صدر وُقِع سنة ١٢١٥، ثم سُن قانوناً سنة ١٢٢٥، وتعُد عقب ذلك سنة ١٢٩٧.

• كانت "الماجنا كارتا" الوثيقة الأولى التي اضطر ملك إنجليزي إلى قبولها من مجموعة من رعيته ومن البارونات الإقطاعيين في محاولة منهم لتقييد سلطاته بالقانون ولحماية امتيازاتهم.

الحالة الإنفرادية

المملكة المتحدة



هل للمملكة المتحدة دستور؟

لا تمتلك المملكة المتحدة وثيقة شاملة واحدة مكتوبة تفي بالتعريف التقليدي لمصطلح الدستور.

ويمكن تفسير افتقار بريطانيا إلى دستور "مدون" من خلال تاريخها.

ففي البلدان الأخرى التي مر الكثير منها بثورات أو تغيير في نظم الحكم كان من الضروري "البدء من نقطة البداية". من خلال إنشاء مؤسسات جديدة للدولة وتعريف علاقتها بالتفصيل فيما بين بعضها البعض وفيما بينها وبين المواطنين.

نشأ الدستور البريطاني وتطور على مدار فترة طويلة من الزمن ولم ينشأ الاحتياج إلى جمع لبنات بناء المجتمع الأساسية هذه في وثيقة واحدة.

تمتلك بريطانيا خليطاً من اللوائح والاتفاقات والقرارات القضائية والمعاهدات التي يمكن الإشارة إليها مجتمعة باسم دستور المملكة المتحدة، لذا من الأدق الإشارة إلى الدستور البريطاني بوصفه دستوراً "غير مقنن" عن الإشارة إليه على أنه دستور "غير مدون".



دستور المملكة المتحدة

ينطوي الدستور من المنطلق التنفيذي على قاعدة واحدة فقط ألا وهي القاعدة القائلة بسيادة البرلمان، ما يعني أن سلطة صنع القوانين العليا مخولة إلى برلمان منتخب بشكل ديمقراطي.

يُستق الدستور من القانون العام الذي يمثل المبادئ والسوابق القانونية التي تُؤسسها الأحكام القضائية. واستبدل بالقانون العام التشريعي بوصفه مصدر السلطة الدستورية، ولكن القانون العام يظل مهماً بالنسبة لمجال الحريات المدنية ولبعض المبادئ الدستورية الأساسية مثل ما يلي:

سيادة البرلمان

الامتياز الملكي (أي القدرة على حل البرلمان والقدرة على منح العفو والقدرة على الاعتراف بالدول وشن الحروب وإقرار السلام .. إلخ...).

على سبيل المثال من الأعراف توقيع الملك/المملكة على القوانين الصادرة من البرلمان والتي يسنها المجلسان التشريعيان، وأن على الحكومة تقديم استقالتها في حالة التصويت ضدها "بسحب الثقة".

يستند على عقيدة تفوق البرلمان، الأمر الذي يعني انعدام الفصل الحقيقي بين القوانين الدستورية والقوانين العادية.

من الممكن تعديل القوانين الدستورية أو إلغاؤها من جانب القانون العادي في أي وقت ودون أي قيود مادية أو عقبات شكلية.

البرلمان ليس أدنى من الدستور بل الدستور هو الذي يخضع لكل قرار صادر عن البرلمان، ولذلك تشير كلمة "دستور" إلى معنى آخر مختلف عما هو متعارف عليه في البلدان الأخرى.

يتكون الدستور من عدد من اللوائح ذات الصلة بعدد من المسائل الأساسية:

بعد قانون اللوائح مهماً على وجه التحديد لتعيين سلطات الحكومة ونطاقها وإجراء الانتخابات

يتكون الدستور من قواعد ومبادئ تقليدية توارثتها الأجيال من الماضي دون سننها بشكل رسمي، والمعروفة أيضاً باسم الأعراف.

• سبقت هذه الوثيقة وتأثرت تأثراً مباشراً بميثاق الحريات الصادر سنة ١١٠٠ الذي حدد فيه الملك هنري الأول مجالات محددة حيث تنقيد سلطاته.

• شملت الوثيقة الأصلية بنداً تتأسس بموجبه لجنة مكونة من ٢٥ باروناً يمكنهم الاجتماع في أي وقت من الأوقات مع نقض أي رغبة من رغبات الملك في حالة تحديه لأحكام الماجنا كارتا، علاوة على حقهم في الاستيلاء على قصوره وممتلكاته عند الضرورة. ثم حذف هذا النص لاحقاً سنة ١٢١٦ عندما أدى إلى حرب البارونات الأولى التي نجم عنها مقتل جون الأول.

• وتشمل البنود التي بقيت منذ سنة ١٢٩٧ البنود (١) الذي ينص على حرية الكنيسة الإنجليزية، والبنود (٩) الذي ينص على "الحريات القديمة" لمدينة لندن، والبنود (٢٩) الذي ينص على الحق في المحاكمة العادلة.

© جميع الحقوق محفوظة لجريدة ميدان مصر، لإعادة الاستخدام أو النشر يرجى التواصل مع ميدان مصر www.midanmasr.com

التسلسل الزمني: ظهور البرلمان

من العصور القديمة إلى ١٢٦٤: "المجالس الكبرى"

كانت هذه "المجالس الكبرى" سابقة على البرلمان وعضويتها مكونة من النبلاء وكبار الإكليروس. وعند انهيار ذلك النظام لم تتمكن الحكومة من العمل بكفاءة كما كان الحال وقت حكم الملك جون الأول (١١٩٩-١٢١٦).

١٢٦٤: الاعتراف بالبرلمان للمرة الأولى

للمرة الأولى حظي برلمان إنجلترا بالاعتراف به من هنري الثالث (١٢٦٤-١٢٧٢). كما كانت هذه هي المرة الأولى التي يجري فيها انتخاب ممثلين عن المجتمعات المحلية (Commons) في البرلمان.

١٢٤١: يجتمع عوام المواطنين المحلية منفصلين للمرة الأولى
اجتمع مجلس العموم منفصلاً عن النبلاء والإكليروس للمرة الأولى منشئاً ما أصبح فيما بعد هيئة تشريعية عليا وهيئة تشريعية دنيا، حيث شغل الفرسان وممثلي البلديات عضوية الهيئة التشريعية الدنيا، وأصبحت الهيئة العليا تعرف باسم مجلس اللوردات اعتباراً من ١٥٤٤ وحتى الآن، بينما أصبحت الهيئة التشريعية الدنيا تعرف باسم مجلس العموم، كما أصبح المجلسان مجتمعين معروفين باسم مجلسي البرلمان.

١٦٤٠-١٦٦٠: الحرب الأهلية وفترة الكومنولث في إنجلترا
الإطاحة بالملك تشارلز الأول واعادته، ترأس كرومويل للجمعيات البرلمانية وتأسيس حكم جمهوري مؤقت.

١٦٨٨: الثورة المجيدة

الإطاحة بالملك جيمس الثاني وتأسيس الملكية الدستورية.

١٧٠٧: برلمان بريطانيا العظمى

تأسيس برلمان بريطانيا العظمى عقب دمج برلمان إنجلترا واسكتلندا.

١٨٠٠: برلمان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإنجلترا

تأسيس برلمان المملكة المتحدة عقب دمجها مع برلمان أيرلندا.

١٨٣٢: قانون تمثيل الشعب (الأول)

إصلاح البنية المؤسسية للبرلمان.

١٩١١: قانون البرلمان

سمح بموجبه لمجلس العموم أن يجب لمجلس اللوردات.

١٩٩٨: اللامركزية

أعيدت لامركزية البرلمانات في ويلز واسكتلندا وأيرلندا الشمالية، مع الحفاظ على سيادة برلمان المملكة المتحدة على تلك البرلمانات.



بعض القضايا الدستورية

يسهل في العادة إحداث التغييرات في دستور المملكة المتحدة عنها في الدساتير المدونة لأنها تحتوي على وثائق ذات وضعية "القانون الأعلى" يجري اختبار القوانين العادية والقرارات الحكومية على خلفيتها، وهي غير قابلة للتعديل إلا من خلال إجراءات معقدة. تتضح مرونة دستور المملكة المتحدة من خلال عدد كبير من الإصلاحات الدستورية التي أجريت اعتباراً من سنة ١٩٩٧ وتتضمن:

- إلغاء أغلبية النبلاء بالوراثة في مجلس اللوردات.
- طرح الحقوق المتخصص عليها في القانون للأفراد للمرة الأولى من خلال قانون حقوق الإنسان لسنة ١٩٩٨.
- لامركزية السلطة في الأقاليم (ويلز واسكتلندا وأيرلندا الشمالية).
- لا توجد في المملكة المتحدة محكمة دستورية، حتى لو كانت موجودة فلن يكون من سلطاتها سوى التأكد من حصول القوانين واللوائح الجديدة على أغلبية في البرلمان.

يتقيد الملك بمعاهدة تقضي بتقديمه الموافقة الملكية على قوانين البرلمان ورفض ذلك في حد ذاته ممارسة غير دستورية، أي أن الملك ليس لديه سلطة النقض.

لا يمكن لأي مؤسسة برلمانية مقاومة تشريع لاحق بشكل دائم.